

م. فنسنو

تجربة اجتماعية
في إحدى قرى القطر المصري
قرية العجايزة

القاهرة — مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية

سنة ١٩٤٦

Sip
30
T

اهداء/ عبد الزاهر بك السنهوري
القاهرة
2003

82325 /D

sp. 61.

207.72

تجربة اجتماعية
في احدى قرى القطر المصرى
قرية المجازة

م . فنسنو

تجربة اجتماعية
في إحدى قرى القطر المصري
قرية العجايزة

القاهرة — مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية

—
سنة ١٩٤٦

تحليل واستنتاج

يجب تحسين حال الفلاح المصرى ، يجب رفع مستوى معيشته هذا قول طالما تردد وتكرر حتى ليبدو قولاً معاداً ، وحتى اضحى يعتقد بعض الناس أن فى الأمر مغالاة اما لأغراض سياسية أو لحساسية اجتماعية مفرطة .

غير أن الحال ليس كذلك مع الأسف إذ أن المشكلة موجودة قائمة ، وهى أيضاً خطيرة . وعلى الرغم من بعض الجهود التى تبذلها السلطات العامة ، وبرغم التدابير السخية التى أعلنت ، والقوانين التى صدرت ، فلا يزال حل المشكلة دون الكفاية بكثير .

وقد بسط سعادة الشمى باشا هذه المشكلة بكل حزم فى خطاب له مدعم بالحجج فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، كما أن بعض الوزراء الذين يحق لهم التحدث عن هذه الحالة عن دراية وخبرة ، أمثال سعادة الدكتور على باشا ابراهيم والمرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، قد صرحا جهره بالنسبة المقلقة للفلاحين المصابين بأمراض متوطنة (البلهارسيا والانكلستوما والاسكاريس) .

هذا فضلا عما أفصحت عنه منذ أمد قريب بعض الشخصيات المؤهلة فنياً وأدبياً أمثال الدكتور محمد خليل عبد الخالق بك والدكتور سليمان عزمى باشا من تحذيرات مثيرة ، حيث قال أولهما ما مؤداه أنه إذا أرادت مصر أن تنطلق فى مضمار الحضارة وتنافس الأمم الأوربية ، وتقبوا مكانها تحت الشمس ، فلها أن تؤمل ذلك إذا ما تخلصت من الأمراض الطفيلية المستشرية بين سكانها كالبلهارسيا والانكلستوما والملاريا .

عندئذ ، وعندئذ فقط ، سينشأ جيل سليم الجسم والعقل ، يضارع أحسن العناصر الأوربية موطن اليقين من بلوغه مرتبة رفيعة بين الأمم المتحضرة .

وحرى بنا أن نعرف اليوم إننا فى حالة أسوأ من حالة قدماء المصريين حيث

كانت الأرض في عهدهم جافة خلال شهور طويلة من السنة ، بسبب نظام الري بالحياض الذى كان متبعاً إذ ذاك . فلم تكن تنمو فيها الطفيليات كثيراً أما الآن وقد حل نظام الري المستديم محل الري بالحياض ، واضحت الترع دائمة الماء ، وامتدت شبكتها إلى كافة القطر ، فقد أصبحت الأرض مشبعة بالماء والجو بالرطوبة ، مما ساعد كثيراً على نمو الطفيليات . ويتضح صحة الحكم على ذلك إذا الفينا في المناطق التى لا يزال نظام الري بالحياض قائماً فيها ، أن ٥ في المائة من الأهلىن مصابون بالبهارسيا ، مقابل ٧٥ في المائة في المناطق التى أستبدل فيها هذا النظام بنظام الري المستديم .

كما قال الدكتور عزمى باشا ما مؤاده ، أن الفلاح — بسبب اعتلال صحته — لا يستطيع اليوم أن يؤدى سوى ٦٠ في المائة من العمل الذى كان ينبغى أن يؤديه وقد فخص سعادته دم عدد من المزارعين في الحقول ، ولاحظ عند ٨٠ في المائة منهم أن كمية الهيسوجلوبين لا تتعدى ٦٠ في المائة من الحد الطبيعى ، وأن متوسطها في المجموع ٥٠ في المائة ، وهذا مع ملاحظة أن الأفراد الذين تم فحصهم كانوا من الرجال القادرين على العمل . فماذا ترى يكون حال غير القادرين على العمل !

ومن بين أسباب هذا الضعف العام — وهذه الأسباب لا شك عديدة — يلوح أن أهمها مرجعه أن الفلاح اطرده إهماله لتربية المواشى منذ بضع سنوات ، إذ كان مضطراً في الماضى إلى تربية بعض الجاموس والأبقار ، سواء لأعمال الحرث وتسميد الأرض أو لإدارة الساقية . كما كان يتغذى عرضاً من الجبن الذى كان يحصل عليه منها أو يبيع ما يفيض عنده من الزبدة . أما الآن فقد حلت على العموم الواورات والجرارات محل المواشى في الحرث ، واستبدل السماد العضوى بالسماد الكيماوى . هذا إلى أن معظم الفلاحين أضخوا يفضلون الآن العمل باليومية بدلاً من مشاركة المالك في زراعة الأرض ، أو زرع قطعة أرض صغيرة لحسابهم الخاص .

وقد تأثر غذاء الفلاح بهذه العوامل ، فاقصر على خبز غليظ وملح وبصل . ونتيجة لذلك ، لم يعد له أى نشاط ، فلا يبذل مجهوداً إلا إذا اضطرته إليه الحاجة .

وخلص الدكتور عزمى باشا من ذلك إلى أنه يجب زيادة المستشفيات ، والاكثر من التدابير الوقائية ضد الأمراض المعدية ، وتحسين غذاء الفلاح

واننا لنذكر أنه من ديسمبر سنة ١٩٤٣ إلى يونيو سنة ١٩٤٤ اجتاح مصر العليا وجزءا من مصر الوسطى وباء الملاريا الحبيثة . وقد وفد هذا الوباء عن طريق غير معروف ، وانتشر بسرعة انتشاراً مريعاً بين الفلاحين . وليس ثمة ما يسمح باتهام الحكومة بالتقصير ، إذ أن مثل هذا الانتشار لم يكن يستطاع في البدء تلافيه .

وقد هبت السلطات بسرعة إلى اتخاذ تدابير صارمة ، تمكنوا بفضلها من حصر الداء ، وبذلت الجمعيات الخيرية الكبرى ، كالهلال الأحمر ومبرة محمد على ، مع فرق سيداتها المصريات ، مجهوداً رائعاً للإحسان المنظم الفعال .

ولكن في حين كان المرضى ذوى التغذية الطبيعية (الطبقة الوسطى من سكان المدن المتيسرى الحال والموظفين) يشفون بعد بضع نوبات ، كانت الوفيات تكثر كثرة فاحشة بين الفلاحين ، ناقصى التغذية ضعيفى البنية ، فلم يتمكنوا من مقاومة نوبات الحمى التى كانت تحدثها الملاريا ، ففتك بهم الداء فتكا ذريعاً . وقد أخذنا هذه البيانات عن شخصيات رسمية ، فضلا عن تسليم الجميع بها .

أفلا يقطع ذلك بخطورة حالة الفلاح فينفض هذا دليلا على ضرورة تحسين حاله ؟ أجل أن الاداة الحكومية لا تقف حيال ما تقدم مكتوفة الأيدى . فادارة الفلاح (بوزارة الشؤون الاجتماعية) التى يديرها بجدارة واخلاص الدكتور أحمد حسين بك قد أوردت فى تقريرها للسنة الماضية كل ما يجب عمله ، ووضعت مشاريع جميلة أنجزتها ، وبوشر العلاج رسمياً ، ولكن هل لنا أن نتساءل . أيتسنى لبرنامج منظم مرتب أن يطبق بطريقة مستديمة وفعالة وسط التقلبات السياسية ؟

أن جميع من يشغلهم أمر مستقبل الأهلين من الزراع — سواء من المصريين بدافع الوطنيه أو من الأجانب المقيمين بمصر بدافع العطف — فى وسعهم ، بل ويجب عليهم الأهتمام بهذه الحال ، التى ينبغى أن تعدل اجتماعياً وانسانياً .

لكن المشكلة التي نحن بصدد حلها واسعة وصعبة ، إذ أننا لسنا حيال موقف يمكن تبديله ببضعة تديرات تشريعية ، وإنما نحن حيال داء متغلغل عميق ، لا يستطيع التخفيف من حدته إلا ببطء على أحسن الفروض .

وقبل أن نخوض في هذه المشكلة ، ينبغي لنا أن نثبت هنا نقطة أساسية كبيرة الخط ، شديدة الحرج ، لا بد لنا من إيضاحها صراحة ، وهي أن مصر — رغم خصب تربتها وغناها — بلد فقير نسبياً ، ذو وسائل محدودة ، بمعنى أن مصر بلد زراعى ميسور ، يزخر بسكانه (١٧ مليوناً) الآخذين في زيادة مطردة ، بحيث إذا قسمت خيراته ودخله على عدد سكانه ، لبرز ذلك فقر أفراده بروزاً واضحاً . وإذا علمنا أن ٩٠ في المائة من الملاك تقل ملكيتهم عن ٥ أفدنة ، لبدى لنا القطر المصرى بلداً يتميز بملاك من الطبقة الفقيرة .

فمحاولة جعل الفلاح مثل المزارع الأمريكى ، أو مزارع غرب أوروبا ، محاولة عمل المستحيل ، ولا قبل لمصر بتحقيق هذه المعجزة . وقد نوه المرحوم الدكتور عبد الواحد بك الوكيل منذ أمد قريب ، بأن نفقات انجلترا على الصحة العمومية تعادل ٧ جنيهات للفرد الواحد ، في حين أن مصر لا تنفق لهذا الغرض سوى ٣٩ قرشاً على الفرد . غير أنه يوجد بين هذا الهدف الذى لا يمكن إدراكه ، وبين الحالة الراهنة ، مراتب ودرجات . والغرض المنشود هو اجتياز بعض هذه الدرجات ، واضعين نصب أعيننا أن المشكلة المطروحة ، والمفروضة علينا ، مشكلة معقدة ، لا بد من معالجتها دائماً أبداً بطرق متعددة مختلفة .

مثل هذه الاعتبارات حدث بنا الى تجربة التحسين الاجتماعى لقرية العجايزة .
وهى قرية فقيرة يقطنها ٢٤٠٠ نفس (قليل من الملاك الميسورى الحال وأغلبهم من
عمال الزراعة) وهى تقع فى المنوفية على بعد ٥٠ كيلومتراً من القاهرة . وتقوم الجمعية
المصرية للدراسات الاجتماعية ، تحت رعاية البنك العقارى المصرى ، وعلى نفقة ،
وبتعضيده ، بأمر هذه التجربة . كما تشرف عليها السلطات العامة برعاية واهتمام .

ما هى فائدة تجربة اجتماعية من هذا القبيل ؟

لا بد أن يقر جيداً فى الافهام ، أن ليس الغرض من التجربة مناقسة الدولة ، إذ
أن الدولة وحدها هى القادرة فى آخر الأمر — بما لها من سلطة وأموال — على القيام
بالاصلاحات الاجتماعية وتعميمها . غير أن المسألة لا بد من درسها دراسة واقعية عملية
لمعرفة ما تستطيع مصر عمله مع ملاحظة ما عليه كيانها الاجتماعى المؤلف من قرى
متعددة تزخر بسكانها من أهل الريف الأميين ، ومن هيئات بلدية غير وافية بالحاجة
ومن حياة فى القرى لا تزال بدائية مزرية ؟

وماذا يستطيع عمله خلاف الاصلاحات التشريعية التى لا تطبق تطبيقاً كافياً ؟

وما هى الاصلاحات التى يمكن أن تثبت وتزدهر على الأيام ؟

أن الجهود الخاصة تستطيع أن تعاون الدولة فى هذا المجال ، بل أن هذه الجهود
كثيراً ما تكون أوفى بالغرض ، وأقدر على القيام ببعض التجارب بهمة وحرية أكثر من
الدولة . وهذا هو مدى ومرمى تجربة مثل تجربة العجايزة .

وتتألف الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية في الغالب من مصريين ، مع بعض الأجانب الذين يعطفون على الحركة . ويرأسها رفعة على باشا ماهر ، ونائباً الرئيس سعادة محمد طاهر باشا والدكتور محمد عوض محمد بك . ومن بين المتحمسين لها الدكتور احمد حسين بك ، وكلال الدين فهمي ، والسيدة حرمة ، والس ديفونشير . وكان المرخوم الدكتور عبد الواحد بك الوكيل عضواً عاملاً وأميناً لصندوقها خلفه الدكتور احمد حسين بك أمين صندوقها الحالي .

وقد قامت هذه الجمعية — فبا قامت به من أعمال — باجراء تجربتين نافعتين بقرية المنايل ، وقرية شطانوف ، وبسطت تفاصيل التجربتين في تقارير سنوية ، ومقالات بالجرائد .

ولقد اهتم البنك العقاري المصري بهذه الجهود وعرض على الجمعية أمر تمكينها من القيام بتجربة ثالثة في قرية يختارها .

هذا وتباشر الجمعية التجربة بالاتصال مع السلطات العامة وموافقتها . ويشترك البنك العقاري المصري في التجربة برعايتها رعاية خاصة ، مقدماً لها الموارد المالية اللازمة .

وتتكفل اللجنة القروية عملياً بإدارة التجربة ، وهي تتألف من ممثلي الجمعية وممثلي البنك ، ويشرف عليها — أشبه ما يكون — عضو مجلس الإدارة المنتدب ، الدكتور احمد حسين وهو عضو متفان للجمعية ، فضلاً عن أنه اخصائي كفء ، يعاونه خبيران من البنك العقاري المصري ، هما المسيو يوسف رومانو ومرسيل عطا الله .

ولكى نوضح من جديد مدى وهدف مثل هذه التجربة على وجه التحديد ، نقول أن ليس الغرض منها ، هو أخذ قرية مصرية فقيرة ، وتحويلها ببذل الأموال الطائلة ، إذ أن مثل هذه التجربة لا تكون إلا على سبيل الدعاية . وهي وأن تضمنت قسطاً رائعاً من حب الخير والإحسان ، فلن يكون لها أى مغزى أو مرمى اجتماعي .

وليس الغرض أيضاً (أو بالأحرى ليس الغرض فقط) أن نعمل ، متخبطين ، سلسلة

من الإصلاحات (كاستصلاح الأراضي وغرس الحدائق وإنشاء جمعية تعاونية ومستوصف وصناعات صغيرة وسينما الخ...) في القرية . ثم نتوجه إلى الدولة وأغنياء الملاك فنقول لهم ، هاكم حسن ما فعلنا فلتقتدوا بنا .

غير أن المقصد الاجتماعي للتجربة إذا فهم على هذا الوجه بات ضعيفاً ضئيلاً ، إذ يجب أن نعني بتبلس طرق مختلفة ، والاقدام على محاولات للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، تختلف حظوظها من التوفيق والنجاح ، والعمل على ترغيب الفلاحين فيها (وهذا أمر جوهري) لنحظى بمعاونتهم ، وتبين ما تصييه هذه الإصلاحات من نجاح ، وما يدوم منها ، وما يتلاشى ويزول حالما تتلاشى عوال التشجيع والتأييد ، حتى يتسنى — على ضوء ما تقدم — تحديد الإصلاحات التي يمكن مالياً القيام بها ، وتلك التي تصادف في الفلاح هوى وفهما ، وما يمكن تعميمها منها .

وعندما نظفر بهذه النتائج ، ينبغي عندئذ أن يكون في الامكان عرضها على الدولة ، وعلى ملاك الريف ، وعلى الدوائر الكبرى ، ليتبينوا مدى ما فيها من نجاح ، أو اخفاق وخيبة الأمل .

وتجربة العجايزة لا تزال مستمرة ويمكن تلخيصها حسب التسلسل الزمني لوقائعها كالتالي .

تقع العجايزة في المنوفية على بعد ١٠ كيلومترات تقريباً بحرى منها وعلى بعد نحو ٥٠ كيلومتراً من القاهرة ، وهي ككل القرى من نوعها ريفية وفقيرة (وهذا هو سبب اختيارها) ويبلغ زمام العجايزة ٦٣٠ فداناً وعدد سكانها ٢٤٠٠ نفس ، تتألف منهم ٤٠٠ عائلة . وتبلغ مساحة القرية ٣ كيلومترات مربعة ، تشمل ٤٣٠ منزلاً . ولا يوجد بالقرية عزب كبيرة ، بل بضع ملكيات متوسطة ، وكثير من الملكيات الصغيرة . ويعمر

العجايزه في الغالب عمال زراعة (أجراء) . وتوزيع الملكية بين العائلات كالاتي .

١٧٥	عائلة	== لا تملك شيئاً
٦٠	»	== تملك أقل من فدان
١٤٠	»	== تملك من ١ الى ٥ أفدنة
١٥	»	== تملك من ٥ الى ١٠ أفدنة
٩	عائلات	== تملك من ١٠ الى ٢٠ فداناً
١	عائلة	== تملك أكثر من ٢٠ فداناً

هذا وقد احتضن البنك العقاري المصري هذه القرية في سنة ١٩٤١

مشكلة الماء . كانت القرية تفتقر إلى الماء النقي ، فكان علينا إما أن نركب طلمبة رئيسية بمحرك وخزان ، فيترتب على ذلك نفقات كبيرة وصيانة دقيقة . وأما أن نوزع بعض طلمبات بسيطة في القرية تدار باليد ، وترفع الماء بكميات صغيرة ، وهي طلمبات ضئيلة النفقة سهلة الاصلاح . فرؤى اختيار الحل الثاني وقبلت الدولة تحمل أعباء هذا التركيب ، غير أن الطلمبات ركبت مع الأسف تركيباً سيئاً ، اعتورته عيوب ثبت وجودها رسمياً فيما بعد . فأعيدت التركيبات من جديد ، واضمحى يقوم بالعمل الآن خمس طلمبات تم تنظيم عهدها وإدارتها . غير أن هذه الأدوار قد أضاعت على التجربة بعض الوقت والجهد

القسم الاقتصادى والاجتماعى . كان أول اخصائى اجتماعى جمال الدين عبد المطلب افندى . وقد أحسن القيام على مباشرة مهمته باخلاص ، اعتباراً من ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤١ ، غير أنه للأسف ترك عمله فجأة في يوليو سنة ١٩٤٣ ، للاشتغال بالاستغلال الزراعى لحسابه الخاص . فتركت القرية لحالها خلال ٥ أو ٦ أشهر حيث لعب الجمود القروى دوره ، فأدى إلى تأخير كثير من الشئون التى كانت في بدء عهدها وفى ٩ يناير سنة ١٩٤٤ تولى اخصائى جديد اسمه على عبد الغفار افندى ، زمام الأمور على أوفى وجه ، ولا زال يباشر مهمته بمهارة واخلاص .

هذا وقد انشئت جمعية تعاونية تنظم الآن ٢٨٦ عضواً وتبلغ مائتها (ميزانيتها) ٤٨٠ جنيهاً .

ومن المفيد أن تبرز هنا مدى نشاط هذه الجمعية التعاونية وتقدمها خلال السنوات الخمس الماضية .

السنة	عدد الأعضاء	رأس المال	مالية الجمعية (ميزانيتها)	صافي الربح
١٩٤٠.....	٦٨	٧٠,٥٠٠	١٠١	٧
١٩٤١.....	٧٠	٧٠,٥٠٠	١٠١	٦
١٩٤٢.....	١٢٨	١١٠,٥٠٠	٢٠٢	٥٨
١٩٤٣.....	١٦٥	١٣٧,٥٠٠	٣٦٩	١٤٦
١٩٤٤.....	٢٨٦	٢١٢,٥٠٠	٤٨٠	١٥٠

وهناك مصنع بسيط للنسيج يشتغل بطريقة مرضية . ومع أنه كان من الصعب الحصول على خيوط الغزل خلال الحرب ، فقد أنتج المصنع في سنة ١٩٤٤ ، ٢٠٠ ثوب من الأقمشة الشعبية ، وزعت جميعها على أهل القرية بالعدل وبالسعر الرسمي . كما أنشئت لجنة للإحسان توافر لديها حالياً ، وبرغم فقر القرية ، مبلغ قدره ١٥٠ جنيهاً وبلغت إيرادات هذه اللجنة ٢٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٤ ، صرف منها ما يأتي .

- ١٤ جنيهاً وزعت نقداً على فقراء القرية بمناسبة الأعياد والمواسم
- ١٣ » ثمن أقمشة شعبية قدمت للمعوزين
- ١١ » خصصت للحصول على أكفان للموتى من الفقراء
- ١٢ » سلفة لقروى فقير لاقامة مصنع صغير للحصير

ويعقد المركز الاجتماعي الكثير من الجلسات ، ويرى الاختصاصي الاجتماعي أنه يحظى بمعاونة طيبة من جانب ثلاثة أو أربعة من أعيان القرية ، وأن بقيت حتماً عند

بعضهم الآخر هذه العقلية القروية التي ترمى — قبل كل شيء — الى استغلال المشروع لمنفعتهم الشخصية .

كما أستوَجِر فدانان ، وقسما إلى قطع صغيرة ، أُجرت لاستغلالها في زراعة الحضر ، بتقاوى مقدمة من الحكومة . وهذه التجربة تسير سيرا حسنا جداً ، إذ بلغ عدد المستأجرين سبعة ، اختيروا من بين فقراء القرويين ، فحققوا ربحاً معادلاً لقيمة ايجارهم ، مضافاً إليه ما استهلكوه شخصياً من الحضر . وهم يزرعون بسله وفاصوليا وباميه وقرعاً (كوسى) وطماطم وجزراً وبصلأ وقلقلأ أخضر . واقتداء بهذا المثل ، أغنى ١٦ من ملاك القرية يزرعون حالياً الحضر على مساحة قدرها ١٥ فدانا .

وقد نجحت تجربة تربية دودة القز ، مع غراس أشجار التوت اللازمة لها ، في السنة الأولى . وصنعت خيوط حريرية للجراحة ، بحيث تسنى لاحدى العائلات أن تجنى بلا كبير عناء إيراداً قدره ١٠ إلى ١٢ جنماً . غير أنه — مع الأسف — لم تنجح الشرائق التي وردت في السنة التالية ، فلم تستأنف التجربة بعد ذلك .

أما عملية ردم البرك ، فبالرغم من الاعانات الرسمية (فضلا عن عدم كفايتها) فانها تثير مشاكل خاصة بالمصالح والمنافسات التي تحصل بين من تقع أراضيهم على حدود تلك البرك . ومع كل ذلك ، وبفضل الاعانات الإضافية تارة ، وباستعمال طرق الاقتاع طورا ، تمكن الاخصائى الاجتماعى من ردم ٣ برك من ٤ ، ستصبح فيها بعد حدائق غناء (وسبب الصعوبة في الغالب هو تحديد حقوق الملكية على القطع المردومة) . والعمل جار فى ردم رابع بركة — وهى أكبر البرك الأربع — حيث تم ردم مساحات صغيرة منها بمعرفة ملاك الحدود الذين وسعوا بذلك ملكياتهم . وتقوم الحكومة الآن بدم باقى البركة ، الذى سيصبح نادياً رياضياً فى المستقبل .

ولم نتناول بشكل جدى مسألة تحويل المنازل القديمة إلى منازل نموذجية ، ومسألة الفصل بين القرويين ومواسمهم داخل المسكن ، إذ لا شك أن ذلك سيتطلب كثيراً من الوقت والموارد .

القسم الصحى . منذ بدء التجربة قامت الزائرة الصحية الآنسة ثريا محمد حمدى على خدمة القرية بشىء كثير من الادراك وحسن التصرف . ومع ضعف ما تحتكم عليه من وسائل (إذ أن العيادة فى منزل متواضع بالقرية — لا يخصص فيها سوى غرفة واحدة مؤثثة تأثيثاً بسيطاً) فقد تسنى لها بذل الكثير من الخدمات ، والعمل بشكل مثير مجد . ويظهر نشاط المستوصف ودار رعاية الأم والطفل التى تديرها الآنسة ثريا متجلبيا فى الأرقام التالية من السنوات الثلاث الماضية .

(١) العيادة = ٩٦٦٧ زيارة فى سنة ١٩٤٢

١٩٤٣ » » ١١٣١٥

١٩٤٤ » » ١١٥٠١

(٢) الولادات = ٥٠ بالمستوصف و ١٥ بالمنازل فى سنة ١٩٤٢

١٩٤٣ » » ٣٣ و ٥٤

١٩٤٤ » » ٤٤ و ٤٠

(٣) التطعيم =

١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	
—	—	—	ضد التيفود
٧٠٠	—	—	ضد الدفتريا
١٠٠٠	—	٤٠٠	ضد الجدري
تطعيم عام	٦٥	٣٦٥	

بمعرفة وزارة الصحة

ولقد عاون الزائرة وراقب أعمالها بانتظام أطباء رسيون لأن الحكومة رأت — من باب تعزيز التجربة ، والحصول منها على بيانات احصائية — أن تنشئ مؤقتاً بالقرب من القرية مستشفى متنقلا ، يقوم بالتطعيم فى فترات متقطعة . ولا يفوتنا أن نذكر ما لاحظناه ولمسناه بأنفسنا ، من أن هذا المستشفى الذى رابط بالقرب من العجيزة ، كان يفقر إلى كثير من المهمات افتقاراً محزناً ، مشبطاً لهمة شباب الأطباء الذين قدموا إليه ، ورائدهم العمل فيه باخلاص .

هذا وقد كان لكافة ما قامت به الزائرة الصحية من خدمات ، أثر تهذيبي حسن على الأهلين فيما يتعلق بالشئون الصحية ، وحتى الخلقية والاجتماعية منها ، مما لا يمكن جلاؤه بالأرقام ، وإن كان أثره ملموساً (يحصل مراراً أن تشجر منازعات وخلافات عائلية تفضيها الزائرة ، أو يسويها الاختصاصي والاجتماعي)

وقد أصبحت بعض المنازل الآن نظيفة للغاية ، وركب في بعضها دورة مياه (مراحيض) بسيطة جداً ، يمكن تسميتها ، كما أن نظافة الشوارع أفضحت أحسن من ذي قبل .

ونظمت لأطفال القرية — على سبيل المكافأة — رحلات إلى القاهرة (حديقة الحيوانات)

ما هي الإستنتاجات التي يمكننا استخلاصها
من أعمال هذه السنوات الأربع (التي ضاع منها بعض الوقت)
ومن النتائج الأولية التي حصلنا عليها؟

أول هذه الاستنتاجات ما لاحظناه من الصعوبة الناجمة عن جمود الفلاح المعروف ، ولكن من يحسر على لوم الفلاح جدياً على هذا الجمود ، الذي لولاه لما قنع راضياً بغذاء غير كاف ، وسعادة لا تتوافر له عناصرها

وللتغلب على هذا الجمود الذي يعترض سبيل تجارب الإصلاح الاجتماعي ، لا بد من وجود اختصاصيين ومرشدين . وليس ثمة بالقرية سوى العمدة وبعض الأعيان (والمعلم الإلزامي — إن اتفق وجوده شاباً مدركاً متحمساً — فوقته تستغرقه أعماله للتعليم والتهديب) وهم دائماً وفي الغالب ميالون أبدأ إلى استخدام السلطة ، وإداة التنفيذ التي بين أيديهم ، لما رب خاصة شخصية ، لا للمنفعة العمومية .

ومع أنى لست سوى صديق أجنبي لم يعيش في الريف ، لكننى أجسر على القول — بعد ما ثبت لدى من كل ما شاهدت وسمعت — أن العمدة عقبة ، فيما يتعلق بالاصلاحات الاجتماعية والجهود المشتركة ، أكثر منه عون عليها ، إذ أن نظام العمدية نظام عتيق ، إن وجب استبقاؤه ، فإنه عنصر لا بد من تخطيه أو التحايل عليه ، إذا أريد التجديد في القرية .

كما لا بد لتحقيق هذا التجديد ، وابتعاث الحياة فيه ، من الالتجاء إلى الشباب الموجودين في القرية . إلى زائرة صحية في كل ما يتعلق بالشئون الصحية ، أو العلاج بالمستوصف ، أو بسط النفوذ على النسوة والأطفال . وإلى شاب مصرى من خريجي مدارس مصرية ، في كل ما يتعلق بالشئون الاقتصادية والاجتماعية .

بمثل هذا الشاب ، وهذه الشابة ، للشئون الاجتماعية والصحية ، استطاع انجاز العمل ، وبدونها يتوقف كل شيء ، في البدء على الأقل .

ولا أساس للقول بأنه من المستحيل أن نجد في مصر مثل هؤلاء الشباب ، الذين يقدرون واجيبهم ، ويضعون عليه من وطنيتهم غيرة واخلاصاً في إدائه ، إذ برهنت التجارب التي عملت على إمكان وجود مثل هؤلاء الشباب ، على أن يشجعوا فقط . فليس في الوسع أن يكونوا زهاداً قانعين ، إذ هم في حاجة إلى كسب قوتهم ، وتشديد مستقبلهم الخاص ، فضلاً عن أن المعيشة في الريف المصرى ليست سهلة ولا مبهجة . وهي تفتقر إلى كل مقومات الحياة مادياً^(١) وروحياً ، فلا يمكن والحالة هذه أن يطلب إلى هؤلاء الشباب أن يكثوا في القرية أكثر من ٣ إلى ٥ سنوات ، على أن تعتبر مثل هذه الإقامة وانكار الذات ، جهداً مشكوراً ينبغى مكافأته مكافأة مكفولة .

ومع هذا فإن ما يحصل هو تقيض ذلك ، إذ يكون البقاء في المدن قريباً من

(١) مثال ذلك أنه في بدء تجربة العجيزة طلب معرفة ما اذا كانت ستقدم للزائرة غرفة بنافذة

من زجاج ١١

مراكز التعليم ، واحتمالات التقدم ، والشفاعات والتوصيات ، مما يضمن للمهندس الزراعى الشاب ، وللزائرة الشابة ، التقدم يقينا فى وظائفهما فى وقت أقرب . لذلك يجب أن تشجع الإقامة بالريف لما لها من منفعة اجتماعية بالغة ، وأن يحزل لها فى التشجيع . ونحن نقترح فى هذا الصدد أن تحتسب سنى الخدمة بالقرى مضاعفة ، فى الترقية والأقدمية ، بالنسبة لهؤلاء الموظفين على أن يكونوا قد انتجوا حقاً ، ولم يبد منهم أى إخلال بالواجب أو أى عمل مشين .

وأخيراً لا استطاع من غير أن نغامر فى مشروعات يترتب عليها أعباء مالية باهظة ، أن نجعل فى القرية منزلين مناسبين مع حديقة صغيرة إن أمكن ، يضم أحدهما الانحصائى الاجتماعى مع أسرته — إن كان متزوجاً — ويستخدم أيضاً كمركز اجتماعى ، به قاعة صغيرة للاجتماعات ، ومكتبة وحوش للسيتا . كما يضم المنزل الآخر المستوصف ، ودار رعاية الأم والطفل ، مع غرفتين مناسبتين للزائرة . ولن يتكلف ذلك كثيراً ، إذ سيقصر الأمر لا على البناء ، بل على اعداد منزلين بالقرية وفقاً لبرنامج معين ، وللدولة أن تشتري المنزلين أو تؤجرهما .

ولنفرض الآن أن الشابين قد أقاما بالقرية فهما فى حاجة إلى « الحياض الودى » أكثر من العون الجدى ، من جانب العمدة ومشايخ القرية ، الحذرين المتوجسين لأول وهلة من كل جديد . كما ينبغى لهما أن يكونا على اتفاق مع معلم القرية .

بعد ذلك يصير اندماجهما فى حياة القرية . الزائرة بواسطة المستوصف الذى لن يعدم روادا والمهندس فى المركز الاجتماعى عن طريق انشاء جمعية تعاونية (أو انماء الجمعية التعاونية القائمة)

فاذا ما أحسنا فهم وظيفتهما ، تسنى لهما أن يميزا بسرعة بعض العناصر القابلة للتقدم ، فى شخص اثنين أو ثلاثة من الاعيان ، وبعض الشبان الذين يتجاوزون إلى صف الانحصائى الاجتماعى ، وبعض النسوة والأولاد الذين ينضمون إلى جانب الزائرة الصحية . وتلك نواة طيبة ، قابلة لفهم ما يراد عمله ، قيمة بالمعاونة فى التحسين الاقتصادى والصحى بالقرية .

ولا بد طبعاً من اجتياز مرحلة أولية على يد الحكومة ، وذلك بمد القرية بالماء النقي ، إذ كيف يتسنى الكلام عن الصحة والنظافة ، أو إدارة مستوصف ، ودار لرعاية الأم والطفل ، دون أن يكون لدينا أولاً الماء النقي .

ثم أن التجربة — أو على الأقل تجربة العجيزة — جعلتنا نستخلص ما يتسنى القيام به من اصلاحات دائمة ، يمكن تعميمها نجهلها فيما يلي .

بواسطة الجمعية التعاونية ، وما جد عليها من نشاط ، وما كفله لها الاختصاصي الاجتماعي من اتصال بأقسام الوزارات المركزية ، يمكن الحصول على سلسلة من المزايا الاقتصادية التي تتم الفلاح ، (مثل الحصول على التقاوى المنتقاة ، والأقمشة الرخيصة للثياب) ، وخيوط الغزل لتشغيل مصانع صغيرة للنسيج وديكة وكتايت ممتازة للحصول على البيض الخ ...)

يسمح رواج الجمعية التعاونية بإنشاء مكتب للإحسان يديره الفلاحون أنفسهم . فيتسنى بفضل التبرعات التي تجمع ، مساعدة العائلات الفقيرة وغرس روح التضامن والإحسان في نفوس المتبرعين .

يمكن استئجار بضعة أفدنة في ضواحي القرية ، وتجزئتها إلى قطع صغيرة وتأجيرها لزراعة الخضر ، فيتسنى بذلك لعائلات فقيرة الحصول على الخضر وبيعه إلى سائر أهل القرية ، على أن تقوم وزارة الزراعة بتقديم التقاوى على سبيل المساعدة

في وسع الاختصاصي الاجتماعي الذي توطد مركزه بالقرية ، وأضحى له فيها سلطة ، أن يتمكن من ردم البرك بالقرية . نهى فضلاً عن كونها بؤرة أمراض من الوجهة الصحية ، فإن مثل هذا الردم من التحسينات التي طالما طوّل بها رسمياً ، وصدرت مبدئياً بها القوانين ، دون أن يحقق في الواقع شيء يذكر من ذلك .

أن الحاجة إلى العلاج تدفع الفلاحين حثيثاً إلى المستوصف مع نساءهم وأولادهم ، وتستطيع الزائرة أن تتخذ منهم أعواناً (البعض باغرائه بأجر بسيط) وصبياناً لمساعدتها . ونتيجة حتمية لقيام المستوصف مباشرة أعماله ، أن يتسرب إلى القرية قليل من

مبادئ الصحة ، تحفظ بعضها النساء اللواتي يلدن بالمستوصف للعناية بصحة أولادهن وللزائرة — بواسطة أعوانها في القرية — أن تقيم مسابقات للنظافة تمنح فيها جوائز صغيرة (نظافة المنازل — نظافة ما حول المنازل — نظافة الشوارع)

ثبت أنه للحصول على أقصى نتيجة من المستوصف ، لا بد من استكماله بإيجاد مستشفى متنقل ، أو بمرور أحد أطباء الميري بانتظام في المستوصف (مرة في الأسبوع على الأقل) ليتسنى تعميم التطعيم ، وضمان العلاج بشكل مجد ، في الحالات التي لا تجسر الزائرة على علاجها بدون استشارة طبية . كما يمكن إنشاء سجل صحي بفيشات للقرية

كل هذه الإصلاحات ، حتى بعد تدعيمها وتجميعها لن تنأى بالعجائب المعجزات ، وعندما يزور مثل هذه القرية أحد متبعي التقدم الاجتماعي ، فلن تبدو له متغيرة تغيراً كبيراً ، غير أنها مع ذلك أحسن حالاً مما كانت عليه من قبل ، إذ تكون قد خفت فيها قليلاً وطأة البؤس ، وزيدت فيها إيرادات العائلات (خضر — صناعات جديدة ملحقة) . نقول أحسن حالاً بما طرأ عليها من تحسن قليل في التغذية ، وما أدخل من مبادئ أولية للصحة والنظافة ، وما كفل من علاج منتظم للأمراض المتوطنة ، وما شمل حالة القرية الصحية عامة من تحسن — نقول أخيراً أحسن حالاً ، ونود تقرير هذه النقطة ، لأن القرية أضحت قابلة لتمثل إصلاحات وتدابير أعمق وأتم ، قد تقررها الدولة فيما بعد .

وليس الغرض كما أسلفنا الحلول محل الدولة ، التي تملك وحدها تقرير تدابير عامة ونهائية (ردم كافة البرك بطريقة منتظمة — استصلاحات ووسائل للإثراء منظورة — وتشيد مبان عمومية ومستشفيات — وتعميم التعليم)

لكننا نعتقد — وليس في هذا ادعاء أو تجنى — أن ثمة صعوبة خاصة بمصر ، تقف حجر عثرة في سبيل التحسين اللازم لمصير الفلاح . فالدولة تريد أن تعمل ، وتصدر القرارات ، غير أن هذه القرارات لا تأتي إلا بنتائج بتراء ناقصة ، لأن تحقيقها في القرية يصطدم بقوم ظلوا في حالة بدائية ، جامدين للغاية ، راضين للغاية ، بما هم عليه من نقص وحرمان في أبدانهم ومستواهم الاجتماعي . لذلك يجب جعل الريف المصرى مهيئاً لقبول الاصلاحات التى تقرها الدولة . ولا يكفى قطعاً للقيام بمثل هذه المهمة هيئة إدارة القرية الحالية .

كما نرى أن مثل تجارب قرى المنايل وشطانوف ، التى قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، والتجربة الحديثة لقرية العجايزة ، التى عملت بمساعدة البنك العقارى المصرى ، تزودنا بمعلومات مفيدة في هذا الصدد .

وما نخلص به من نتيجة واضحة محددة ، هو وجوب تشجيع إقامة الشبان والشابات المصريات في الريف بكافة الوسائل ، فيتخذ منهم الاختصاصى الاجتماعى والزائرة الصحية للقرية . فيتسنى للريف تعويض ما لا سبيل إلى إنكاره من عدم كفاية السلطات المحلية ، واستحالة العمل المستمر المجدى على أيدي موظفى المركز أو المديرية ، البعيدين جداً عن مجال العمل .

ولا نزع أن يجب أن نستبقى في كل قرية هذين الموظفين ، الاختصاصى الاجتماعى والزائرة — بما يتقاضياه من رواتب . ففي القطر ٣٦١١ قرية تستوجب تجييش ٧٢٠٠ شاب وشابة يجر استخدامهم صعوبات واعباء مالية باهظة فتكون بذلك قد استخلصنا من تجربة واقعية ، مقترحات لاسبيل إلى تحقيقها .

غير أن قرية عمل على اصلاحها ، وثبت تحسينها بعد ٥ أو ٨ سنوات ، يمكن بعد ذلك مراقبتها من وقت لآخر ، بواسطة فرقة تعمل في قرية مجاورة . بحيث يمكن أن نتصور في آخر الأمر وجود زائرة واختصاصى اجتماعى ، لمراقبة ٦ أو ٨ قرى تم تحسينها .

وعلى هذا الأساس ، ووفقاً لبرامج بسيطة ، يمكن وضعها منذ الآن بفضل التجارب التي عملت ، ستتحقق وتتقدم خطوات أولية في سبيل التقدم . فيمكن توسيع دائرة الإصلاح بتشريعات ملائمة .

ولا يجب أن نتكلم عن قرى نموذجية ، وإنما عن تحسين لحال الفلاح ، يحىء بطيئاً ، ولكنه يحىء أكيداً ، إذ أن أهل الريف هم ، ولا زالوا ، الدعامة الأساسية لمستقبل مصر ؟

الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية

- رئيس الجمعية حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا
نائب الرئيس حضرة صاحب السعادة محمد طاهر باشا
حضرة صاحب الغزة الدكتور محمد عوض محمد بك
السكرتير حضرة الفاضل كمال الدين فهمي أفندي
أمين الصندوق حضرة صاحب الغزة الدكتور أحمد حسين بك

اللجنة القروية للعجيزة

- الرئيس جناب السيو مرسيل قسنو . رئيس مجلس إدارة البنك
العقارى المصرى
عضو مجلس الإدارة المنتدب . صاحب الغزة الدكتور أحمد حسين بك . مدير
إدارة الفلاح

- أعضاء
جناب السيو اميل مينوست
الدكتور خليل بك عبد الخالق
جناب السيو شارل روجيه مشار . المدير العام للبنك
العقارى المصرى
السيدة اقبال حجازى
المسيو يوسف رومان
المسيو مرسيل عطا الله
الخبيران فى البنك العقارى المصرى

الإحصائى الاجتماعى على أفندى عبد الغفار منذ ٩ يناير سنة ١٩٤٤
الآنسة ثريا محمد حمدى منذ ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٢

قرية العجايزة

عدد سكان القرية ... ٢٤٠٠ نفس
 عدد عائلات القرية ... ٤٠٠ عائلة
 عدد المساكن ... ٤٣٠ مسكناً
 مساحة القرية ... ٣ كيلومترات مربعة
 جلة زمام القرية ... ٦٣٠ فداناً منها ٣٠ بور

موقع القرية

تقع على بعد ١٠ كيلومترات تقريباً شمالى غرب بنا فى مركز قويسنا (منوفية)
 وتبعد ٥٠ كيلومتراً تقريباً من القاهرة

توزيع الملكية بين العائلات

١٧٥ عائلة ... لا تملك شيئاً
 ٦٠ » ... تملك أقل من فدان واحد
 ١٤٠ » ... تملك من ١ الى ٥ أفدنة
 ١٥ » ... تملك من ٥ الى ١٠ أفدنة
 ٩ » ... تملك من ١٠ الى ٢٠ فداناً
 ١ » ... تملك أكثر من ٢٠ فداناً
 ٤٠٠ »

المواليد والوفيات فى الست سنوات الأخيرة

١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	١٩٤٠	١٩٣٩	
٨٣	٨٦	٨٥	٧٩	٨٨	٩٩	المواليد.....
٣٥	٦٥	٧٤	٦٥	٦٨	٦٦	الوفيات.....
٤٨	٢١	١١	١٤	٢٠	٣٣	الباقين على قيد الحياة...

وفيات مختلف الأعمار

١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	١٩٤٠	١٩٣٩	
٧	١٧	١٤	١٠	١٣	١٢	صغير - سنة.....
١٣	١٨	٢٣	٢٨	٢٥	٣١	من ١ الى ١٠ سنوات..
٧	١٣	١٢	٩	١٥	٧	من ١٠ الى ٥٠ سنة....
٨	١٧	٢٥	١٨	١٣	١٦	زائد عن ٥٠ سنة....
٣٥	٦٥	٧٤	٦٥	٦٨	٦٦	جمله وفيات جميع الاعمار..

نسبة وفيات الرضع إلى المواليد

النسبة المئوية	الوفيات	المواليد	السنة
١٢,١	١٢	٩٩	١٩٣٩.....
١٤,٧	١٣	٨٨	١٩٤٠.....
١٢,٦	١٠	٧٩	١٩٤١.....
١٦,٤	١٤	٨٥	١٩٤٢.....
١٩,٧	١٧	٨٦	١٩٤٣.....
٨,٤	٧	٨٣	١٩٤٤.....

المركز الاجتماعي

(١) جدول يبين مدى نشاط الجمعية التعاونية بالقرية وتقدمها خلال السنوات الخمس الأخيرة .

السنة	عدد الأعضاء	رأس المال	مالية الجمعية (ميزانيتها)	صافي الربح
١٩٤٠.....	٦٨	٧٠,٥٠٠	١٠١,٨٣٥	٧,٢٣٧
١٩٤١.....	٧٠	٧٠,٥٠٠	١٠١,١٣٣	٦,٥٣٥
١٩٤٢.....	١٢٨	١١٠,٥٠٠	٢٠٢,٥٩٥	٥٩,٨٥٢
١٩٤٣.....	١٦٥	١٣٧,٥٠٠	٣٦٩,٥٣١	١٤٦,٧٨٨
١٩٤٤.....	٢٨٦	٢١٢,٥٠٠	٤٨٠	١٥٠

مع الاضافة أن هذه الجمعية التعاونية تأسست في سنة ١٩٣٥ برأس مال قدره ٤٥ ج ، ٥٠٠ م

(ب) جمعية المركز الاجتماعي

(١) لجنة الإحسان : أنشئت لمساعدة العائلات الفقيرة في القرية بتوزيع الكساء والغذاء عليها في مختلف المناسبات ، كما تتكفل اللجنة بكافة مصاريف الدفن للفقراء .

هذا وتدير اللجنة صناعات النسيج التي أدت إلى القرويين خدمات عديدة خلال الحرب . وقد أنتج ٢٠٠ ثوب من الأقمشة الشعبية في سنة ١٩٤٤ وزعت بالعدل على جميع أهالي القرية وبالسعر الرسمي . ويشغل حالياً في هذه الصناعة ثمانية من فقراء أولاد القرية .

وقد أقضت هذه اللجنة أحد فقراء الأهالي رأس المال اللازم لإنشاء مصنع للحصير المصنوع من سعف النخيل ، على أن تستولى على ثلث الأرباح .

وتنوى اللجنة حالياً إنشاء مصنع صغير للكليم والبطاطين الصوف .
هذا وقد بدأت هذه اللجنة نشاطها في سنة ١٩٤٤ برأس مال قدره ٤٩٠ قرشاً .
فاقتضت إذ ذاك من الجمعية التعاونية مبلغ ٢٨ جنياً ، تمكنت من تسديده في نهاية
السنة الأولى .

وقد بلغت حالياً إيرادات اللجنة ٢٠٠ جنيه سنوياً وقامت في سنة ١٩٤٤ بتوزيع
ما يأتى .

- ١٤ جنياً وزعت على فقراء القرية في مختلف المناسبات
- ١٣ » ثمن أقمشة وزعت على الفقراء
- ١١ » ثمن أكفان
- ١٢ » سلفة لأحد القرويين لإنشاء مصنع للحصير

(٢) لجنة الاقتصاد والزراعة : وهى تقوم ببحث الأهالى على اتباع أحسن الطرق
للزراعة ، استعمال الأسمدة والتقاوى الممتازة المقدمة من وزارة الزراعة . وتشرف اللجنة
بنفسها على توزيعها بالعدل على القرويين ، كما تشجع تربية الكنايك من السلالات
الممتازة (من وزارة الزراعة) وزراعة الحضر

(٣) لجنة المصالحات : وهى تتولى فض المنازعات والخلافات التى تشجر بين
الأهالى . وقد تمكنت خلال سنة ١٩٤٤ من تجنب ٣ دعاوى

(٤) لجنة الثقافة والرياضة : وهى القائمة على أمر مكتبة المركز الاجتماعى والراديو
وتنظيم المحاضرات ، التى يتم خلالها تبادل الآراء بين الاخصائى الاجتماعى والقرويين
بكثير من الصراحة . كما افتتحت اللجنة فى هذا العام قسماً ليلياً ، يؤمه حالياً ٣٥ عاملاً
من القرويين وتنوى قريباً إعداد ناد للرياضة

(٥) لجنة الصحة العمومية : ومهمتها القيام على نظافة القرية ببحث الأهالى على
تنظيف مساكنهم وردم البرك كما تسهر اللجنة أيضاً على صيانة دورة مياه الجامع ودار
رعاية الأم والطفل

المستوصف ودار رعاية الأم والطفل

جدول يبين أعمال المستوصف ودار رعاية الأم والطفل خلال السنوات الثلاث الماضية

السنة	عدد المستوصف بالزيارات	عدد الولادات		عدد مستشفيات الحكومة	عدد ممرضات	عدد عيادات	الاجابات
		بالمنزل	بالمستوصف				
١٩٤٢	٩٦٦٧	٥٠	١٥	٦٢	٦٩	٦٥	٤
١٩٤٣	١١٣١٥	٥٤	٣٣	١٤	١٤٧	١٣٥	١٢
١٩٤٤	١١٥٠١	٤٠	٤٤	١٤	١٣٥	١٠٩	٣٦

التطعيم ضد الأوبئة

١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	
٧٠٠	—	—	ضد التيفود
١٠٠٠	—	٤٠٠	ضد الدفتريا
تطعيم عام	٦٥	٣٦٥	ضد الجدري

بمعرفة وزارة الصحة

أعمال مستشفى الحكومة المتنقل

(١) علاج أهالي العجايزة والقرى المجاورة لها من الأمراض المتوطنة (البلهارسيا والانكاستوما والاسكاريس)

(٢) علاج المصابين بالأمراض السرية من أهل العجايزة

(٣) فحص طبي شامل لجميع أهل القرية . وقد تم فحص ١٠٥٠ شخصاً حتى آخر

سنة ١٩٤٤

(٤) مرور الطبيب على المستوصف يومياً لعلاج الحالات المستعصية

الميزانيات المتعاقبة

جنية	
سنة ١٩٤٠/١٩٤١	١١٠٠ مصاريف الانشاءات الاولى
سنة ١٩٤٢/١٩٤٣	٩٥٠
سنة ١٩٤٣/١٩٤٤	٦٠٠
سنة ١٩٤٤/١٩٤٥	٩٠٠
سنة ١٩٤٥/١٩٤٦	١٠٠٠ زائد ٢٠٠ جنيه تتحملها الجمعية المصرية للدراستات الاجتماعية
مكافآت مختلفة في القرية	١٦



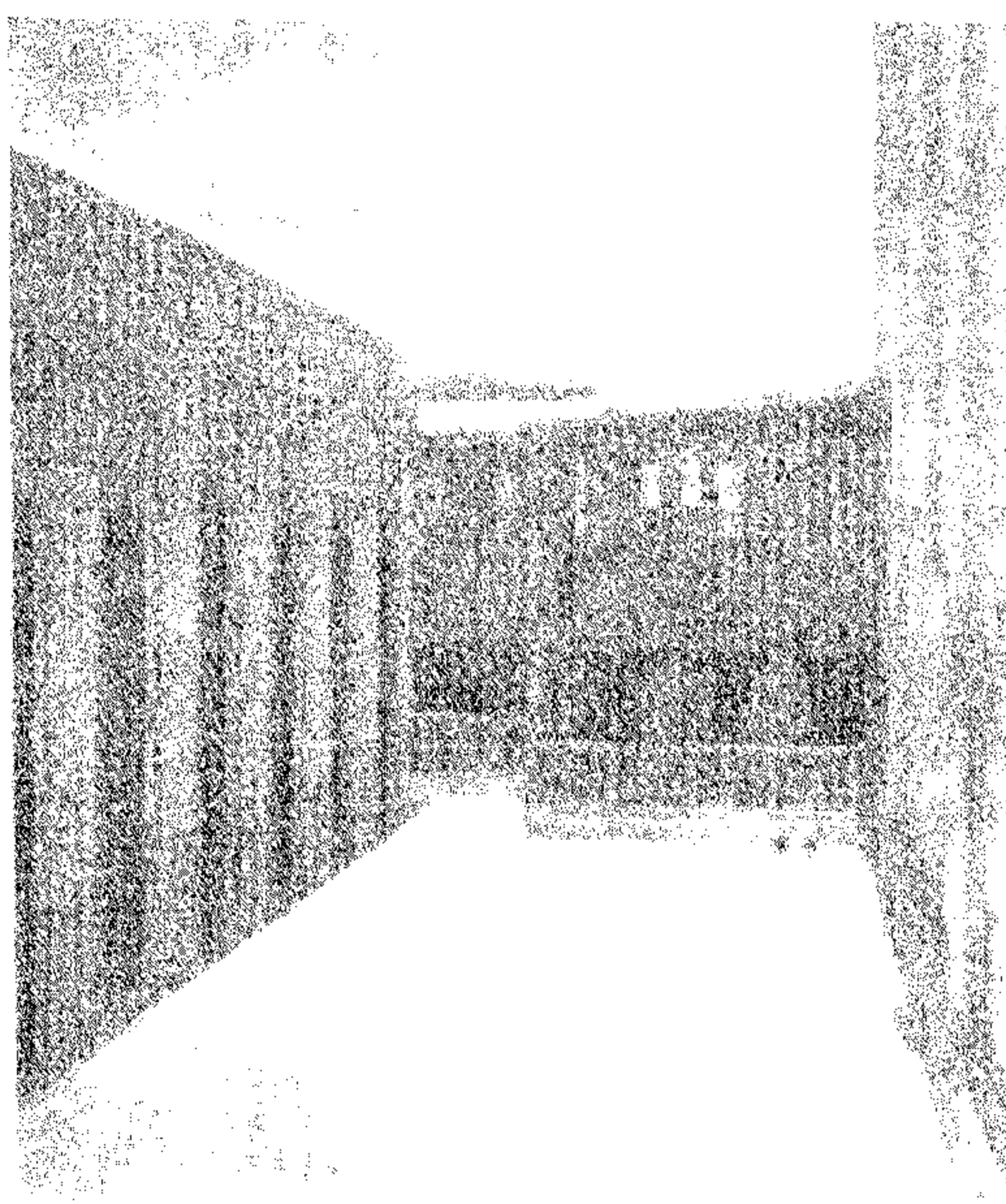
مصنع النسيج — Métier à tisser



طلمبة وحوض للمواشي — Pompe et abreuvoir



Remblayage de la petite bickeli — ردم الوشكة الصغيرة



Douche à la mosquée — دورة مياه الجامع



La nurse donne aux enfants une leçon de tricotage.

الزائرة الصحية تلتقي على الأطفال درساً في فن التريكو



المركز الاجتماعي — Centre social



المستوصف — Dispensaire



المستشفى المتنقل للأمراض المتوطنة — Hôpital volant, pour les maladies endémiques

3° Examen médical complet de tous les habitants du village. A fin 1944 : 1050 examens.

4° Visite journalière au dispensaire pour soigner les cas difficiles.

BUDGETS SUCCESSIFS.

1940-41	L.E. 1.100	frais de 1 ^{re} installation
1942-43	»	950
1943-44	»	600
1944-45	»	900
1945-46	»	1.000 + L.E. 200 à la charge de l'Association.
Diverses gratifications au village. . . .	»	16

e) *Comité de l'hygiène publique :*

Le Comité est chargé de la propreté des rues du village. Il doit inciter les paysans au nettoyage de leur maison.

Il s'est occupé de l'assèchement des birkehs.

Il veille à l'entretien des douches de la mosquée et de la maternité.

DISPENSARE ET MATERNITÉ.

Tableau indiquant les activités du dispensaire et de la maternité pour les trois dernières années :

ANNÉE	VISITES AU DISPENSARE	ACCOUCHEMENTS		MALADES HOSPITALISÉS AU GOUVERNEMENT	EXAMENS DU SANG POUR LA SYPHILIS	NÉGATIFS	POSITIFS
		AU DISPENSARE	A DOMICILE				
1942 ..	9667	50	15	62	63	65	4
1943 ..	11315	54	33	14	147	135	12
1944 ..	11501	40	44	14	135	109	26

VACCINATIONS.

	1942	1943	1944
Typhoïde	—	—	700
Diphthérie	400	—	1000
Petite vérole	365	65	Vaccination générale par les soins du Ministère.

ACTIVITÉS DE L'HÔPITAL VOLANT DU GOUVERNEMENT.

1° Traitement des malades du village d'El-Agaïza, et des villages environnants contre les maladies endémiques : bilharzia, ankylostome et askaris.

3° Traitement des siphylitiques du village d'El-Agaïza.

Actuellement, ce comité projette l'installation d'une petite fabrique de tapis et couvertures en laine.

Ce Comité a commencé ses activités en 1944 avec un capital de 490 Piastres Tarif.

A ce moment il avait emprunté à la Coopérative une somme de 28 L. E. qui a été remboursée à la fin de la première année.

Ses revenus s'élèvent actuellement à 200 L. E. par an. Les distributions faites par ses soins en 1944 se répartissent comme suit :

- L. Eg. 14. — distribuées aux pauvres du village à diverses occasions.
- 13. — Prix d'étoffes distribuées aux besogneux.
- 11. — Prix de linceuls.
- 12. — Prêt à un paysan pour l'installation d'un métier pour la fabrication de nattes.

b) *Comité économique et agricole :*

Le Comité est chargé de propager, parmi les villageois, les meilleures méthodes de culture, ainsi que l'usage des engrais et des semences de choix fournies par le Ministère de l'Agriculture. Il procède lui-même à une répartition équitable de ces semences.

Il encourage l'élevage de poussins de race approuvée par le Ministère de l'Agriculture, ainsi que la culture des légumes.

c) *Comité de Règlements des litiges :*

Le Comité est chargé du règlement à l'amiable des litiges pouvant s'élever entre les villageois. Il a pu, en 1944, éviter trois procès.

d) *Comité culturel et récréatif :*

Le Comité est chargé de la bibliothèque du Centre social, de la radio, et de l'organisation de causeries au Centre social au cours desquelles les idées sont échangées avec beaucoup de franchise entre le Moniteur social et les villageois.

Il a institué cette année une école du soir qui est actuellement fréquentée par 35 jeunes travailleurs du village. Il pense aménager prochainement un terrain de sports.

A) CENTRE SOCIAL :

Tableau indiquant le développement de la coopérative pour les cinq dernières années :

ANNÉE.	MEMBRES.	CAPITAL VERSÉ.	FONDS DE ROULEMENT.	BÉNÉFICE NET.
		L. E.	L. E.	L. E.
1940.....	68	70,50	101,835	7,237
1941.....	70	70,50	101,133	6,535
1942.....	128	110,50	202,595	59,852
1943.....	165	137,50	369,531	146,788
1944.....	286	212,50	480, —	150, —

Il y a lieu de noter que cette coopérative a été fondée en 1935 au capital de L. E. 54,1/2.

B) COMITÉS DU CENTRE SOCIAL :

a) *Comité de Bienfaisance* :

Il a été institué pour venir en aide aux familles pauvres du village.

A ces familles, il distribue des vêtements et de la nourriture à diverses occasions.

Il se charge également de tous les frais d'enterrement des nécessiteux.

Les métiers à tisser sont dirigés par lui. Ces métiers ont rendu de multiples services aux villageois pendant toute la guerre. En 1944, il a été produit 200 pièces de tissus populaires qui ont été distribuées au village équitablement et aux prix officiels.

Huit enfants pauvres du village sont actuellement employés à cette petite fabrication.

Le Comité a également avancé à un villageois pauvre, le capital nécessaire pour l'installation d'un métier pour la fabrication de nattes en feuilles de palmier, contre remise, par l'exploitant, du tiers de ses bénéfices.

NAISSANCES ET DÉCÈS POUR LES SIX DERNIÈRES ANNÉES.

	1939	1940	1941	1942	1943	1944
Naissances.....	99	88	79	85	86	83
Décès.....	66	68	65	74	65	35
Excédent.....	33	20	14	11	21	48

RÉPARTITION DES DÉCÈS PAR ÂGE.

	1939	1940	1941	1942	1943	1944
Plus de 50 ans.....	16	13	18	25	17	8
De 10 à 50 ans.....	7	15	9	12	13	7
De 1 à 10 ans.....	31	25	28	23	18	13
Moins d'un an.....	12	13	10	14	17	7
ENSEMBLE.....	66	68	65	74	65	35

POURCENTAGE DE DÉCÈS DES NOUVEAUX-NÉS PAR RAPPORT AUX NAISSANCES.

ANNÉE	NAISSANCES	DÉCÈS	%
1939	99	12	12,1
1940	88	13	14,7
1941	79	10	12,6
1942	85	14	16,4
1943	86	17	19,4
1944	83	7	8,4

EL-AGAÏZA.

Nombre d'habitants	2.400
Nombre de familles	400
Nombre d'habitations	430
Superficie du village	3 km ²
Étendue du zimam du village	630 feddans dont 30 feddans in- cultes.

SITUATION DU VILLAGE.

A 10 kilomètres environ, au nord-ouest de Benha, dans le district de Konesna (Ménoufieh) à 50 kilomètres environ du Caire.

RÉPARTITION DE LA PROPRIÉTÉ PAR FAMILLE.

	FAMILLES
	—
Ne possédant rien	175
Possédant moins d'un feddan	60
Possédant de 1 à 5 feddans	140
Possédant de 5 à 10 feddans	15
Possédant de 10 à 20 feddans	9
Possédant plus de 20 feddans	<u>1</u>
TOTAL	<u>400</u>

EGYPTIAN ASSOCIATION FOR SOCIAL STUDIES.

<i>Président</i>	S. EXC. ALY MAHER PACHA
<i>Vice-Présidents</i>	{ S. EXC. MOHAMAD TAHER PACHA D ^r MOHAMAD AWAD MOHAMAD BEY
<i>Secrétaire</i>	M. KAMAL EL-DINE FAHMY
<i>Trésorier</i>	D ^r AHMAD HUSSEIN BEY

COMITÉ DU VILLAGE D'EL-AGAÏZA.

Président M. Marcel VINCENOT, Président du Crédit Foncier Égyptien.

Administrateur-Délégué . . . D^r AHMED HUSSEIN BEY, Directeur du Service du Fellah.

Membres

M. Émile MINOST	{	
D ^r KHALIL ABDEL KHALEK BEY		
M. Charles ROGER-MACHANT, Directeur Général		
du Crédit Foncier Égyptien.		
M ^{me} IKBÂL HEGAZI	{	
M. Joseph ROMANO		Experts du Crédit Foncier
M. Marcel ATALLA		Égyptien.

Moniteur social ALY EFFENDI ABDEL GHAFAR, depuis le 9/1/1964
Nurse M^{lle} SOURAYA MOHAMED HANDI, depuis le 23/4/1962

for Social Studies, celle plus récente d'El-Agaïza tentée avec l'aide du Crédit Foncier Égyptien donnent des indications intéressantes.

Notre conclusion — elle est précise — se ramène surtout à ceci qu'il faudrait par tous moyens encourager le stage temporaire au village de jeunes Égyptiens et Égyptiennes (nurses et moniteurs sociaux), qui compenseront les carences indéniables des autorités villageoises et l'impossibilité d'action continue par des fonctionnaires trop lointains du Markaz et de la Moudirieh.

Nous ne prétendons pas qu'il faudrait finalement dans chaque village avoir et maintenir ces fonctionnaires appointés, une nurse et un moniteur social. Il y a 3.611 villages en Égypte ; le recrutement et l'entretien de ces 7.200 jeunes gens entraînerait des difficultés et de trop lourdes charges. Ce serait, d'une expérience réaliste, tirer des propositions irréalisables. Mais un village « opéré », contrôlé sur place et amélioré pendant cinq ou huit ans, pourrait ensuite n'être que surveillé de temps à autre par une équipe opérant dans un village voisin.

En définitive, on peut concevoir une nurse et un moniteur social n'ayant plus qu'à surveiller six ou huit villages améliorés.

Et ainsi, avec des programmes simples, d'ores et déjà définissables grâce aux expériences faites, de premiers progrès seraient réalisés, se consolideraient. De plus amples progrès deviendraient possibles avec l'aide de lois adéquates.

Ne parlons pas de villages modèles : ce qu'il faut, c'est lentement mais sûrement améliorer le sort du fellah, de cette population rurale qui est et qui restera la base essentielle de l'avenir égyptien.

*
* *

Tout cela, toutes ces petites réformes même consolidées, totalisées ne constituent pas des miracles. Un village ainsi amélioré, et que visitera quelque curieux de progrès social, n'apparaîtra pas très transformé. Il est mieux cependant qu'il n'était; mieux parce qu'on y aura un peu diminué la misère, parce qu'on y aura un peu accru les recettes familiales (jardinage, petits métiers annexes); mieux parce qu'on aura un peu amélioré l'alimentation; mieux parce qu'on y aura introduit quelques rudiments d'hygiène et de propreté, parce qu'on y aura assuré des soins plus suivis contre les maladies endémiques et par conséquent amélioré son état sanitaire; et surtout mieux — nous voulons insister sur ce point — parce qu'on l'aura rendu plus apte à assimiler des réformes et des mesures plus radicales que pourra décréter l'État.

*
* *

Il ne s'agissait pas — nous l'avons déjà dit — de se substituer à l'État qui, seul, peut envisager des mesures générales et définitives : assèchement systématique de tous les marais, assainissement et enrichissement visibles, construction d'édifices publics et d'hôpitaux, instruction généralisée.

Mais nous croyons — ce n'est pas outrecuidance — qu'une difficulté spéciale à l'Égypte entrave l'amélioration nécessaire du sort du fellah.

L'État veut agir et décrète, mais ses décisions n'aboutissent qu'à d'insuffisants résultats parce que leur réalisation au village se heurte à une population demeurée primitive, trop passive, trop résignée à ses déficiences physiques et sociales. Il faudrait rendre le village égyptien apte, réceptif aux réformes que décrètera l'État.

L'armature administrative au village est, pour ce faire, absolument insuffisante.

Nous estimons que, dans le sens souhaité, des expériences telles que celles des villages de Manayel et de Chatanouf déjà faites par l'*Association*

Par la coopérative, devenue plus vivante, et ayant, grâce à l'ingénieur social, des contacts mieux assurés avec les services centraux des Ministères, une série d'avantages économiques peuvent être obtenus qui intéressent les fellahs : obtention de semences sélectionnées, d'étoffes bon marché pour des vêtements, de filés pour fonctionnement de petits métiers à tisser, coqs et poussins sélectionnés pour avoir des œufs, etc.

La coopérative fonctionnant bien, on peut créer un Bureau de Bienfaisance administré par les fellahs eux-mêmes. Les cotisations rassemblées permettent d'aider des familles malheureuses en même temps qu'elles renforcent, chez les cotisants, l'esprit de mutualité et de charité.

On peut louer aux alentours du village quelques feddans qui, subdivisés en très petites parcelles, seront loués pour des cultures maraîchères : ainsi des familles pauvres auront des légumes ou pourront en vendre à d'autres habitants. Le Ministère de l'Agriculture aide en fournissant des semences.

L'assèchement des birkas du village, si dangereuses au point de vue sanitaire, amélioration toujours réclamée officiellement, décrétée en principe, si rarement réalisée en pratique, peut être obtenue par un effort de coopération dès que l'ingénieur social a pris dans le village quelque autorité.

Au *dispensaire*, le besoin impérieux de soins conduit vite les fellahs, leurs femmes et leurs enfants. Rapidement, la nurse y peut recruter des aides (certaines avec l'appât d'une petite rétribution) et des enfants pour la seconder.

Par le fonctionnement même du dispensaire, un peu d'hygiène s'introduit au village : les femmes qui ont accouché à la maternité en retiennent quelque chose pour l'hygiène de leurs enfants.

Par ses aides du village, la nurse peut instaurer des concours de propreté avec de petites récompenses : propreté des maisons, propreté des alentours des maisons, propreté des rues.

Il s'est avéré que, pour obtenir le plein rendement du dispensaire, la présence complémentaire d'un hôpital volant, ou au moins les passages réguliers (hebdomadaires au moins) d'un médecin officiel, étaient nécessaires. Alors les vaccinations peuvent être généralisées, des soins plus efficaces peuvent être assurés que ne peut oser la nurse sans avis médical, un cadastre sanitaire par fiche peut se constituer.

pas démerité, s'ils ont réellement travaillé, ne pourraient-elles être comptées comme doubles dans le calcul pour l'avancement de classe de leur ancienneté de services?

Et puis, sans se lancer dans des entreprises budgétairement lourdes, ne pourrait-on, dans le village, avoir deux maisons convenables, avec petit jardin si possible. L'une abriterait le moniteur social avec sa famille s'il est marié, et servirait de centre social : petite salle de réunion, bibliothèque, cour servant pour le cinéma. L'autre formerait dispensaire et maternité sommaire avec deux chambres acceptables pour la nurse. Cela ne coûterait pas si cher ; il s'agirait moins de construire que d'aménager suivant un programme admis, deux des maisons du village que pourrait acquérir ou louer l'État.

*
* *

Et maintenant supposons nos deux jeunes gens installés au village. Ils auront à obtenir moins le concours actif que la « neutralité bienveillante » de l'omdeh et des anciens du village *a priori* défiants ; ils devront assurer leur accord avec l'instituteur du village.

Puis la nurse, par le dispensaire où ne manqueront hélas pas les clients, le jeune ingénieur au centre social, par la création d'une coopérative (ou le développement d'une coopérative existante), seront mêlés à la vie du village.

S'ils comprennent bien leur rôle, ils y discerneront vite les quelques éléments progressifs : deux ou trois notables, quelques jeunes gens du côté de l'ingénieur social, quelques femmes et enfants du côté de la nurse, aptes à comprendre ce qui doit être fait, aptes à seconder l'amélioration économique et hygiénique du village.

Il faut, naturellement, qu'une première étape soit franchie grâce à l'État : une alimentation en eau potable. Comment parler d'hygiène, de propreté, comment faire fonctionner un dispensaire et une maternité sans avoir d'abord l'eau claire ?

Ensuite l'expérience — au moins celle d'El-Agaïza — nous a déjà fait conclure à la réalisation durable, donc à la généralisation possible de quelques progrès que nous énumérons.

fins égoïstes, beaucoup plus qu'altruistes, de l'autorité et des leviers d'action dont ils peuvent disposer.

Quoique n'étant qu'un ami étranger et n'ayant pas vécu au village, mais instruit par tout ce que j'ai vu et entendu, j'ose avancer que l'omdeh, quand il s'agit d'améliorations sociales et d'efforts collectifs, est non pas une aide, mais plutôt un obstacle. L'omdeh correspond à une institution ancestrale qu'il faut maintenir, mais c'est un élément qu'il faut « tourner » si on veut innover au village. Pour réaliser, animer toute innovation, il faut, sur place, recourir à des jeunes, à une jeune nurse, pour tout ce qui est hygiène, soins de dispensaire, influence sur les femmes et les enfants ; à un jeune Égyptien, sortant des écoles égyptiennes, pour tout ce qui concerne l'économique et le social.

Avec de tels jeunes gens, jouant le rôle de moniteurs sociaux et sanitaires, on peut agir. Sans leur intervention, au moins au début, tout s'enlise.

Et qu'on ne vienne pas dire qu'il est impossible de rencontrer en Égypte de tels jeunes gens, comprenant leur rôle, y joignant, par patriotisme, un certain esprit d'apostolat. Les essais déjà faits montrent qu'on peut très bien les trouver. Seulement, il faut les encourager. De tels jeunes gens ne sauraient être des saints. Ils ont à gagner leur vie, à construire leur propre vie. L'existence dans un village égyptien n'est ni facile ni agréable. Tout y manque aussi bien au point de vue matériel (1), qu'au point de vue spirituel. On ne peut exiger de ces jeunes gens plus de trois ou cinq ans de séjour au village. Encore est-ce un effort d'abnégation qui devrait être nettement récompensé. C'est malheureusement le contraire qui se produit : à rester dans les villes près des centres d'instruction, des possibilités d'avancement, des protections et des recommandations, le jeune ingénieur social, la jeune nurse, ont la quasi certitude d'avancer plus vite dans leur carrière. Le séjour au village, à cause du majeur intérêt social qu'il présente, devrait être encouragé, primé. Et nous nous permettons à ce sujet une suggestion : les années de service sur place au village de ces jeunes fonctionnaires, s'ils n'ont

(1) La question s'est posée au début de l'expérience d'El-Agaïza de savoir si on fournirait à la nurse une chambre avec une fenêtre vitrée !

La nurse a été périodiquement secondée et contrôlée par des médecins officiels, l'État ayant bien voulu, pour renforcer l'expérience et en tirer des enseignements statistiques, installer temporairement, non loin du village, une station sanitaire volante, à fonctionnement intermittent pour les vaccinations.

Notons, toutefois, que la station sanitaire campée près d'El-Agaïza était d'une pauvreté d'installation attristante et décourageante (nous l'avons constaté) pour les jeunes médecins qui devaient s'y dévouer.

Tous ces soins donnés ont permis à la nurse d'exercer sur la population une bonne action éducatrice au point de vue de l'hygiène et même de la moralité sociale : influence qui ne peut se mesurer en chiffres mais qui est réelle. (Il arrive souvent que des conflits familiaux soient apaisés par la nurse ou le moniteur social.)

Quelques maisons sont maintenant très propres. On a, dans quelques maisons, installé des cabinets d'aisance très simples et qui pourraient être généralisés.

La propreté des rues est meilleure.

Des visites-récompenses au Caire (jardin zoologique) ont été organisées pour les enfants du village.

*
* *

Quelles conclusions tirer de ces quatre premières années de travail (au cours desquelles il y eut quelque temps perdu) et des premiers résultats obtenus?

La première conclusion n'est que la constatation d'une difficulté connue, la passivité du fellah. Mais, qui oserait avec véhémence reprocher au fellah cette passivité? S'il n'avait pas ce défaut, il accepterait avec moins de résignation d'être insuffisamment nourri, insuffisamment heureux.

Pour vaincre cette passivité qui entrave les essais d'amélioration sociale, il faut *des animateurs, des moniteurs*. On ne dispose au village que de l'omdeh et de quelques notables (l'instituteur, s'il en existe un jeune, ardent et compréhensif, est déjà absorbé par ses tâches éducatrices). Mais ce sont presque toujours des paysans eux-mêmes sans culture, sans compréhension sociale. Ils sont toujours enclins à user pour des

riverains. Cependant au prix de quelques subventions supplémentaires, usant de persuasion, le moniteur social a pu aboutir : sur 4 birkas, 3 ont été asséchées et deviendront des jardins. (La difficulté réside beaucoup dans la détermination des droits de propriété sur les parcelles asséchées.) L'assèchement de la quatrième birka est en voie d'exécution. De petites étendues de cette quatrième birka, la plus importante des quatre, ont été asséchées par les propriétaires limitrophes qui ont ainsi agrandi leur propriété. Le Gouvernement procède actuellement à l'assèchement du reste, destiné à devenir un terrain de sports.

La question des maisons modèles, en modifiant les anciennes, celle de la séparation dans l'habitation, des villageois et de leur bétail, n'a pas été encore abordée efficacement... Beaucoup de temps et de ressources seront certainement nécessaires.

Section sanitaire. — La nurse, M^{lle} Souraya Mohammed Hamdi, s'est, depuis le commencement de l'expérience, très intelligemment et très activement dévouée au village. Quoique disposant de faibles moyens (l'installation de son dispensaire, réalisée dans une maison du village est des plus modestes; la chambre-refuge dont elle dispose pour elle, est très sommaire), elle a pu donner bien des soins et agir efficacement.

L'activité du dispensaire et de la maternité, dont M^{lle} Souraya a la direction, se présente, pour les trois dernières années, comme suit :

1^{re} *Clinique* :

en 1942.....	9.667 visites
en 1943.....	11.315 —
en 1944.....	11.501 —

2^{re} *Accouchements* :

en 1942.....	50 à la maternité et 15 à domicile
en 1943.....	54 — 33 —
en 1944.....	40 — 44 —

3^{re} *Vaccinations* :

	1942	1943	1944
Typhoïde.....	—	—	700
Diphthérie.....	400	—	1000
Petite vérole.....	365	65	vaccination générale par les soins du Ministère.

Un atelier de tissage simple fonctionne de façon satisfaisante, mais il a été difficile, pendant la guerre, d'avoir des filés. Cet atelier a cependant produit, en 1944, 200 pièces de tissus populaires qui ont été équitablement distribuées aux villageois au tarif officiel.

Un Bureau de Bienfaisance a été créé qui, malgré la pauvreté du village, dispose actuellement d'un montant de L.E. 150. Les recettes du bureau de bienfaisance ont été, en 1944, de L.E. 200.

L.E. 14 ont été distribuées aux pauvres du village à l'occasion de fêtes.

L.E. 13 ont été dépensées pour offrir des étoffes populaires aux nécessiteux.

L.E. 11 ont été affectées à l'acquisition de linceuls pour les morts pauvres.

L.E. 12 ont été avancées à un villageois pauvre pour l'installation d'une petite fabrique de nattes.

Les réunions sont fréquentes au centre social et le moniteur social estime qu'il est bien secondé par 3 ou 4 notables du village. Chez d'autres, demeure évidemment l'esprit paysan tendant surtout à tirer de la situation des avantages personnels.

Deux feddans ont été loués et subdivisés en petits lots loués pour exploitation maraîchère avec semences fournies par le Gouvernement. Cet essai fonctionne très bien.

Les locataires sont au nombre de 7, choisis parmi les villageois pauvres. Ils réalisent un bénéfice égalant le montant de leur location plus leur consommation personnelle en légumes. Ils cultivent des petits pois, haricots, cornes grecques, courgettes, tomates, carottes, poivrons et oignons. Conséquence de l'exemple donné, 16 propriétaires du village cultivent actuellement ces légumes sur 15 feddans.

Un essai d'élevage de vers à soie avec plantation de mûriers nécessaires avait bien réussi une première année. On fabriquait ainsi des fils pour la chirurgie et une famille a pu, sans grande peine, réaliser une recette de 10 à 12 Livres égyptiennes.

Malheureusement, l'année suivante, les chrysalides fournies ont mal réussi. L'effort n'a pas été repris.

L'assèchement des birkas, en dépit des subventions légales (d'ailleurs insuffisantes), soulève des questions d'intérêts, des jalousies entre

installer une pompe centrale à moteur avec réservoir — installation coûteuse et d'entretien délicat — ou répartir dans le village quelques pompes simples, à petit débit, manœuvrées à la main, peu coûteuses, faciles à réparer?

On opta pour cette deuxième solution. C'est l'État qui consentait à assumer la charge de cette organisation. Malheureusement les pompes furent au commencement installées de façon défectueuse, avec des mal-façons qui dans la suite furent officiellement constatées. L'installation fut refaite : 5 pompes fonctionnent maintenant, la garde et le maniement des pompes ont été réglés. Mais ces avatars avaient fait perdre du temps à l'expérience.

Section économique et sociale. — Le premier moniteur social, Gamal el-Din Abdel-Mottaleb Efendi, s'était bien attelé à sa besogne le 27 novembre 1941. Malheureusement, attiré par une tâche d'exploitation rurale pour son compte, il quitte son poste brusquement en juillet 1943.

Le village ayant été laissé à lui-même pendant 5 à 6 mois, on vit jouer la passivité paysanne, et bien des choses périclitèrent qui n'étaient qu'amorçées. Un nouveau moniteur, Ali Abdel-Ghaffar Efendi, installé le 9 janvier 1944, a bien repris les choses en main; il mène sa tâche avec intelligence et dévouement. Une coopérative a été créée. Elle groupe maintenant 286 membres; de bons résultats ont été obtenus. Elle dispose d'un fonds de roulement de L.E. 480.

Il semble intéressant de mettre en relief, ici, le développement de cette coopérative durant les cinq dernières années :

ANNÉES.	MEMBRES.	CAPITAL VERSÉ.	FONDS DE ROULEMENT.	BÉNÉFICE NET.
		L. E.	L. E.	L. E.
1940.....	68	70,5	101	7
1941.....	70	70,5	101	6
1942.....	128	110,5	202	58
1943.....	165	137,5	369	146
1944.....	286	212,5	480	150

réformes (assainissements, création de jardins, coopérative, dispensaire, artisanat, cinéma, etc.) ; puis de se tourner vers l'État, vers de riches propriétaires pour leur dire : « Voyez comme c'est bien, faites comme nous ! »

La portée sociale de l'expérience, ainsi comprise, resterait mince. Il s'agit de tâtonner, d'essayer tant mal que bien diverses améliorations économiques et sociales, d'y intéresser les fellahs (chose essentielle) pour avoir leur coopération, pour voir ce qui réussit, ce qui dure, ce qui périclité au contraire dès que cesse la présence des animateurs. On peut ainsi définir les réformes qui sont budgétairement possibles, qui obtiennent la compréhension du fellah, qui peuvent être généralisées.

On doit pouvoir alors se tourner vers l'État, vers les propriétaires ruraux, les grandes Daïras et leur exposer ces résultats : réussites, échecs et déceptions.

*
* *

L'expérience d'El-Agaïza, expérience qui continue, peut sommairement, dans les faits chronologiquement rappelés, se résumer comme suit :

Sis en Ménoufieh, à 10 kilomètres environ au nord de Benha à 50 kilomètres environ du Caire, El-Agaïza est un village spécifiquement *rural* et *pauvre* (et c'est pour cette raison qu'il fut choisi). La superficie des terres dépendant du village (Zimam) est de 630 feddans, pour une population de 2.400 habitants composant 400 familles. Le village recouvre une superficie de 3 kilomètres carrés ; il comporte 430 habitations. Pas de grandes ezbehs, quelques propriétés moyennes, beaucoup de petites propriétés. Le village est peuplé surtout de salariés agricoles. La propriété par famille se répartit comme suit :

	FAMILLES
ne possédant rien.....	175
possédant moins d'un feddan.....	60
possédant de 1 à 5 feddans	140
possédant de 5 à 10 feddans.....	15
possédant de 10 à 20 feddans.....	9
possédant plus de 20 feddans	1

Il fut « adopté » par le Crédit Foncier Égyptien en 1941.

Problème de l'eau : Le village manquait d'eau claire. Fallait-il y

Que peut-on faire qui soit autre chose que des réformes votées et insuffisamment appliquées ? Quelles réformes peut-on amorcer qui « tiennent » et qui progressent ?

Sur ce point, l'initiative privée peut seconder l'État. Elle est souvent mieux qualifiée que lui pour faire, avec ardeur et liberté, certaines expériences.

Telle est la portée d'une expérience comme celle d'El-Agaïza.

L'*Association for Social Studies* est composée surtout d'Égyptiens avec quelques étrangers sympathisants. Son président est S. Exc. Aly Pacha Maher ; ses vice-présidents sont S. Exc. Mohamed Taher Pacha et le Dr Mohamad Awad Mohamad Bey. Elle compte parmi ses animateurs le Dr Ahmed Hussein Bey, M. et M^{me} Kamal el-Dine Fahmy, M^{lle} Devonshire. Elle eut comme trésorier et membre très agissant le Dr Abdel Wahed el-Wakil. Son trésorier actuel est le Dr Ahmad Hussein bey. Ce groupement, en dehors d'autres activités, a déjà conduit deux expériences intéressantes, celle du village de Manayel et celle du village de Chata-nouf. Il en a rendu compte dans des rapports annuels, dans des articles de journaux.

Intéressé par ces efforts, le Crédit Foncier Égyptien s'est offert pour permettre à l'Association de faire un troisième essai dans un village à choisir. L'Association conduit l'expérience en contact et accord avec les pouvoirs publics ; le Crédit Foncier Égyptien s'y associe avec un intérêt particulier et fournit les ressources budgétaires.

Pratiquement la Direction de l'expérience est assurée par un Comité du village composé de représentants de l'Association et de représentants de la Banque avec, comme administrateur-délégué en quelque sorte, le Dr Ahmed Hussein, membre dévoué de l'Association et spécialiste compétent, secondé par deux experts du Crédit Foncier Égyptien, MM. J. Romano et Atalla.

Précisons à nouveau le but et la portée d'une telle expérience. Il ne s'agit pas de prendre un village pauvre d'Égypte, de le transformer au prix de dépenses exceptionnelles. Une telle expérience serait publicitaire ; elle impliquerait un joli élan d'altruisme ; elle n'aurait aucune portée sociale. Il ne s'agit pas non plus (ou si l'on veut, il ne s'agit pas seulement) de réaliser par tâtonnements dans le village une série de

Et d'abord, au seuil de ce problème, une donnée pèse, terriblement gênante, qui doit être franchement énoncée : Malgré son sol fertile et riche, l'Égypte est un pays relativement pauvre, à moyens limités. L'Égypte est un pays agricole prospère avec une population surabondante (17 millions d'habitants) et constamment croissante.

Ses richesses, son revenu, divisés par le nombre de ses habitants, calculés par tête d'habitant, ressortent en pauvreté. Et l'on sait que 90 p. 100 des propriétaires ont une propriété de moins de 5 feddans : l'Égypte est un pays caractérisé par un prolétariat de propriétaires.

Vouloir transformer le fellah en un paysan américain, ou de type occidental européen, ce serait tenter l'impossible. L'Égypte ne peut faire ce miracle. Feu le Dr Abdel Wahed el-Wakil rappelait, il n'y a pas très longtemps, que les dépenses faites en Angleterre pour la santé publique représentent 7 Livres par habitant, tandis que l'Égypte ne dépense, aux mêmes fins, que 39 piastres par habitant.

Mais entre un but trop lointain et la situation actuelle, il y a des degrés. Il s'agit d'en franchir quelques-uns en retenant que le problème qui se pose et s'impose est complexe, qu'il faudra indéfiniment, et par vingt moyens, l'attaquer.

*
* *

Ce sont de telles préoccupations qui ont conduit à l'expérience d'amélioration sociale d'El-Agaïza, village pauvre de 2400 habitants (peu de propriétaires aisés, surtout des travailleurs agricoles), sis à 50 kilomètres du Caire, en Ménoufieh. L'expérience est menée par l'*Association for Social Studies*, patronnée, financée et encouragée par le Crédit Foncier Égyptien, suivie avec bienveillance et intérêt par les pouvoirs publics.

Quel est l'intérêt d'une expérience sociale de ce genre?

Qu'on comprenne bien qu'il ne s'agit pas là de concurrencer l'État. En définitive, c'est l'État seul qui, disposant de l'autorité, disposant des deniers publics, peut entreprendre et généraliser les améliorations sociales.

Mais le problème doit être étudié sous un angle réaliste et pratique. Que peut faire l'Égypte avec l'armature sociale dont elle dispose : villages nombreux, population rurale surabondante et illettrée, organismes provinciaux insuffisants, existence au village encore primitive et rebutante?

On se rappelle que de décembre 1943 à juin 1944 une épidémie de malaria maligne a sévi sur la Haute et une partie de la Moyenne Égypte. Ce fléau, venu par des voies inconnues, s'est rapidement et tragiquement diffusé parmi les fellahs. Il n'y a rien là qui permette de taxer le gouvernement d'imprévoyance : pareille diffusion, au début, ne pouvait être évitée. Les pouvoirs publics ont vite réagi, pris des mesures sévères qui ont permis d'endiguer le mal. Les grandes œuvres d'assistance sociale, le Croissant Rouge et l'Œuvre de Mohammed Aly, avec leurs équipes de Dames égyptiennes, ont fourni un admirable effort de charité organisée et efficace. Mais, tandis que les malades normalement alimentés (petite classe aisée des villes, fonctionnaires) guérissaient après quelques crises, une mortalité impressionnante décimait les fellahs : sous-alimentés, déficients, ils n'ont pas résisté aux crises fébriles qu'entraînait cette malaria. Nous tenons ces constatations des personnalités officielles ; elles sont d'ailleurs admises.

Mais n'y a-t-il pas là une preuve de la gravité du cas du fellah ? N'est-ce pas la preuve que l'amélioration de sa situation s'impose ?

Et certes les services publics ne demeurent pas inactifs. L'Administration du Fellah (Ministère des Affaires sociales), que dirige avec tant de compétence et de dévouement le Dr Ahmed Hussein Bey, disait, l'an dernier, dans un rapport, tout ce qu'il y a à faire et décrivait de beaux projets élaborés. Des remèdes sont officiellement amorcés.

Mais, à travers les fluctuations de la politique, oserait-on affirmer qu'un plan systématique sera constamment et efficacement appliqué ?

Tous ceux que préoccupe — par patriotisme s'ils sont Égyptiens, par sympathie s'il s'agit d'étrangers vivant en Égypte — l'avenir de la population agricole peuvent et doivent se préoccuper d'une situation qui, socialement, humainement, doit être modifiée.

*
* *

Mais le problème qui se pose est vaste et difficile. Il ne s'agit pas d'une situation qu'on puisse transformer par quelques mesures légales, mais d'un mal en profondeur qui, au mieux, ne pourra que lentement être atténué.

qui était pratiqué alors. Aussi, les parasites ne s'y développaient-ils pas beaucoup. Maintenant que le régime des bassins a été remplacé par celui de l'irrigation pérenne, que les canaux sont toujours pleins et que leur réseau couvre tout le pays, le sol est saturé d'eau, l'atmosphère d'humidité, et cela aide terriblement au développement des parasites. On pourra en juger quand on saura que, dans les régions où subsiste encore le régime des bassins, 5 p. 100 seulement de la population est atteint de bilharzia contre 75 p. 100 dans les régions où ce régime a été remplacé par celui de l'irrigation pérenne.»

« Aujourd'hui, dit le Dr Azmy Pacha, à cause de sa santé ébranlée, le fellah ne peut pas fournir plus de 60 p. 100 du travail qu'il devrait fournir. »

Et il a examiné le sang d'un certain nombre de cultivateurs dans les champs et a constaté que chez les 80 p. 100 d'entre eux, la quantité d'hémoglobine ne dépasse pas 60 p. 100 de la normale et qu'elle est en général de 50 p. 100. Encore les individus observés étaient-ils en pleine activité. Quel est l'état des indisponibles ?

Parmi les causes sans doute nombreuses de cet affaiblissement général, la plus importante paraît résider dans le fait que, depuis quelques années, le fellah néglige de plus en plus l'élevage du bétail. Jadis il était obligé d'entretenir quelques gamousses ou quelques vaches, soit pour effectuer ses labours, soit pour fumer sa terre, soit enfin pour tourner sa « sakieh ». Incidemment, il se nourrissait du fromage qu'il en tirait, vendait son excédent de beurre. Maintenant, moteurs et tracteurs ont généralement remplacé le bétail pour les labours, et les engrais chimiques se sont substitués à l'engrais organique. Par ailleurs, la plupart des paysans préfèrent aujourd'hui travailler à la journée au lieu de faire le métayage ou de cultiver à leur propre compte un petit lopin de terre.

La nourriture du fellah s'en est ressentie : elle consiste principalement en un pain grossier, du sel et des oignons. Aussi, n'a-t-il plus aucune énergie et ne fait-il un effort que pressé par le besoin.

« Il faut, conclut le Dr Azmy Pacha, multiplier les hôpitaux, développer les mesures préventives contre les maladies contagieuses et améliorer la nourriture du fellah. »

ANALYSE ET CONCLUSIONS.

Il faut améliorer le sort du fellah égyptien, il faut relever son niveau de vie...

Cette affirmation est si fréquemment formulée qu'elle prend figure de rengaine; et d'aucuns en arrivent à penser qu'on exagère, soit pour des fins politiques, soit par sentimentalisme social.

Il n'en est rien malheureusement.

Le problème existe, et il est grave. En dépit de certains efforts des pouvoirs publics, en dépit de mesures généreuses annoncées, en dépit des lois votées, il demeure très insuffisamment résolu.

Dans un discours solidement charpenté du 3 décembre 1939, S. Exc. Shamsi Pacha l'exposait avec fermeté.

Des Ministres spécialement qualifiés pour parler magistralement de cette situation, S. Exc. Aly Pacha Ibrahim et feu le D^r Abdel Wahed el-Wakil, ont publiquement rappelé l'inquiétante proportion de fellahs atteints de maladies endémiques (bilharzia, ankylostome et ascaris).

Plus récemment encore, des personnalités techniquement et moralement qualifiées telles que le D^r Mohamed Khalil Abdel Khalek Bey et le D^r Soliman Azmy Pacha formulaient des avertissements troublants :

« Si l'Égypte, dit le D^r Abdel Khalek Bey, veut se lancer dans l'arène de la civilisation, concurrencer les nations européennes et prendre sa place sous le soleil, elle pourrait l'espérer à la condition de se débarrasser des maladies parasitaires répandues parmi sa population, savoir : la bilharzia, l'ankylostome et la malaria. Alors, mais alors seulement, naîtra une génération saine de corps et d'esprit, comparable aux meilleurs éléments européens et absolument sûre d'atteindre un rang élevé parmi les nations civilisées.

« Il importe que nous sachions que nous sommes aujourd'hui dans une situation pire que celle des anciens Égyptiens. A cette époque-là, notre sol était sec de longs mois de l'année à cause du régime des bassins

M. VINCENOT

UNE EXPÉRIENCE SOCIALE
DANS UN VILLAGE D'ÉGYPTE :
EL-AGAÏZA

LE CAIRE
IMPRIMERIE DE L'INSTITUT FRANÇAIS
D'ARCHÉOLOGIE ORIENTALE
—
MCMXLVI

UNE EXPÉRIENCE SOCIALE
DANS UN VILLAGE D'ÉGYPTE :
EL-AGAÏZA

M. VINCENOT

UNE EXPÉRIENCE SOCIALE
DANS UN VILLAGE D'ÉGYPTE :
EL-AGAÏZA

LE CAIRE
IMPRIMERIE DE L'INSTITUT FRANÇAIS
D'ARCHÉOLOGIE ORIENTALE

—
MCMXLVI

